E/2023/31-E/CN.16/2023/4

الأمم المتحدة

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة السادسة والعشرين
(27-31 آذار/مارس 2023)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2023
الملحق رقم 11

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2023/31-E/CN.16/2023/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2023
الملحق رقم 11

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة السادسة والعشرين
(27-31 آذار/مارس 2023)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

ناقشت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها السادسة والعشرين، دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات، واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإضافةً إلى ذلك، نظرت اللجنة في الموضوعين التاليين ذوي الأولوية: "كفالة توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار" و "التكنولوجيا والابتكار من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية". وتضمنت الدورة جزءا عن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وجزءا عن أبرز أنشطة التعاون التقني في سياق عمل اللجنة.

وخلال حلقة الحوار الوزارية بشأن موضوع "دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات"، عرض الوزراء ومتكلمون آخرون رفيعو المستوى وجهات نظرهم بشأن التحديات التي تواجهها البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام 2030. وشددوا على حتمية توليد الإرادة السياسية وإيجاد المزيد من أوجه التآزر والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في البلد الواحد، بغية زيادة الاستثمار العام والخاص في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، فضلا عن تعزيز رأس المال البشري ودور المؤسسات. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، أمر أساسي للوفاء بوعود العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة. وخلال الدورة السادسة والعشرين، قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريره بشأن التكنولوجيا والابتكار لعام 2023 الذي نشر مؤخرا. ويُعترف في ذلك المنشور بأنه في حين توجد تكنولوجيات خضراء، فإنه حتى يتسنى للبلدان النامية اغتنام ما تتيحه الفرص الخضراء السانحة، فإن هناك حاجة، إلى جانب الجهود الوطنية، إلى الاتساق بين الاتفاقات الدولية بشأن التجارة والملكية الفكرية وتغير المناخ من أجل إحداث الثورة التكنولوجية الخضراء.

ولدى مناقشة الموضوعين ذوي الأولوية، عرض المتكلمون، بمن فيهم الوزراء، معلومات عن مختلف المبادرات والأنشطة التي يجري تنفيذها أو تطبيقها بهدف الاستفادة من دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في كفالة توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع وفي اغتنام ما يمكن تحقيقه من خلال فتح الفرص الخضراء التي تتيحها التكنولوجيات الأنظف في الإنتاج. ودعوا البلدان إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما من خلال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بغية دعم البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا.

ولدى النظر في الموضوع ذي الأولوية "كفالة توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار"، أشار المتكلمون، بمن فيهم الوزراء، إلى أن ارتفاع الطلب على المياه من جميع قطاعات المجتمع، إلى جانب تغير المناخ، يتطلب تخطيطا طويل الأجل للموارد المائية وإدارة متكاملة للموارد المائية، كما يتطلب استجابات سريعة وأكثر دقة للاستعداد لحالات الطوارئ. ونظرا

لأن نظم الصرف الصحي الحالية بصدد بلوغ حد فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين يمكن خدمتهم، فمن الضروري الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار للمساعدة على تكميل النظم الحالية من خلال زيادة مستوى أدائها أو من خلال توفير المعرفة التي يمكن أن تساعد المجتمعات التي تقدم لها خدمات غير كافية. ومن المهم بالقدر نفسه الحد من المخاطر المرتبطة بدخول الشركاء التجاريين الأسواق وتحفيز نمو النظام الإيكولوجي للسوق الذي يدفع الطلب على خدمات الصرف الصحي غير القائمة على مجاري الصرف. ويمكن أن تؤدي الشراكة مع المنظمات غير الحكومية دورا فعالا في مساعدة المجتمعات التي تقدم لها خدمات غير كافية على الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي. وينبغي للبلدان بناء جسر بين العلم والسياسة من خلال إنشاء مجتمع من الخبراء البرلمانيين للتصدي بشكل محايد تحت مظلة العلم لتحديات الوصول إلى المياه. ويجب على البلدان، مع جهودها لتعزيز اكتشاف الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة، أن تتخذ إجراءات لترجمة تطبيق التكنولوجيات والابتكارات المتاحة حاليا، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، إلى تأثير ملموس على أرض الواقع. وبالنظر إلى العبء غير المتناسب المفروض على النساء والفتيات بسبب عدم الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي، من الضروري إشراك المرأة في وضع حلول تكنولوجية لإدارة المياه والصرف الصحي.

ولدى مناقشة الموضوع ذي الأولوية "التكنولوجيا والابتكار من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية"، اعترف المتكلمون، بمن فيهم الوزراء، بالفرص الخضراء التي تتيحها التغيرات التكنولوجية السريعة والاستجابات لتغير المناخ، بما في ذلك التحول في مجال الطاقة، مع الإشارة إلى نقص الوعي بهذه الفرص بين المنتجين في البلدان النامية. وأثيرت شواغل بشأن اختلاف السرعات والقدرات في اختراع وتطبيق التكنولوجيات الخضراء، ولا سيما بشأن خطر ترك البلدان الفقيرة نسبياً وأكثر البلدان فقراً خلف الركب، بسبب افتقار تلك البلدان في كثير من الأحيان إلى ما يلزمها من حيث القدرات التكنولوجية، ورأس المال البشري والمهارات، والتمويل. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذه البلدان، بما في ذلك عن طريق تيسير المبادرات المشتركة وإتاحة الخبرة الفنية. وكما يتضح من تجربة المؤسسات الكبرى المنتجة والمطبقة للتكنولوجيا الخضراء، تضطلع الدولة بدور حاسم في دفع التحول الأخضر، نظرا لأن أوجه عدم اليقين بشأن التكنولوجيا الناشئة تتسبب في تردد شركات القطاع الخاص والباحثين والجهات الفاعلة الأخرى في الاستثمار. وينبغي للحكومات أن تقوم، من ناحية، بالجمع بين الصناعات ومقرري السياسات وقادة الأعمال لزيادة الوعي بالفرص، ومن ناحية أخرى، بتهيئة بيئة سياساتية داعمة تشجع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيات الخضراء.

ولدى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، شدد المتكلمون والمشاركون، بمن فيهم الوزراء، على النجاح الذي حققته عملية القمة العالمية، بما في ذلك في نشر فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مع اعترافهم بالفجوة الرقمية الكبيرة بين البلدان وداخلها في أعقاب التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية التي بنت على تلك التكنولوجيات. ويتيح الاتفاق الرقمي العالمي الذي تجري مشاورات بشأنه بين أصحاب المصلحة فرصةً لتعزيز التعاون الرقمي الدولي. وسيكون من المفيد لدى وضع الاتفاق الرقمي العالمي الاستفادة بشكل كامل من المعرفة والذاكرة المؤسسية الموجودتين لدى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بعد استعراضها المركزي للتقدم المحرز على مدى أكثر من 20 عاما في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفي الدورة السادسة والعشرين، قدم رئيس اللجنة خريطة الطريق التي أعدها لمساهمة اللجنة في الاستعراض العشريني. وبينت الخريطة الخطوط

العريضة للنطاق الطموح للأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها اللجنة بمفردها أو مع غيرها من الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنتدى إدارة الإنترنت. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد على أنه ينبغي للجنة أن تعد للاستعراض العشريني العام استنادا إلى سابقة الاستعراض العشري لتنفيذ نتائج القمة العالمية. ودعا الرئيس الجهات المانحة المهتمة إلى تقديم مساهمات مالية، يتعذر بدونها تنفيذ جميع هذه الأنشطة.

ورحب المشاركون ببدء استعراضَي الأونكتاد للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأنغولا وبوتسوانا. ومع أن لدى كل من البلدين خصوصياته، فإن التحديات التي يواجهها كلاهما تظل متشابهة إلى حد كبير. وأعرب المتكلمون من البلدان المستفيدة عن أملهم في أن يساعدهم الأونكتاد في تنفيذ التوصيات السياساتية المنبثقة عن الاستعراض. ودعي الأونكتاد إلى مواصلة أنشطته في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بوضع السياسات وتنفيذها. وفي الجزء المتعلق بأبرز أنشطة التعاون التقني في سياق اللجنة، عرضت خمسة أنشطة لبناء القدرات يجري أو يُعتزم الاضطلاع بها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب تحت رعاية اللجنة، تتراوح من إتاحة المعارف والتكنولوجيا إلى بناء القدرات البحثية. ووفقا للهدف المتمثل في مساعدة البلدان المستفيدة على تنفيذ هدفين أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تظهر هذه البرامج كلها تركيزاً كبيراً على القضايا ذات الأولوية التي حددتها اللجنة وتم تنفيذها استجابة للقرارات المعتمدة في دورات اللجنة السنوية الأخيرة. وأعرب عدد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا خلال الاجتماع عن اهتمامها بالمشاركة في هذه الأنشطة.

واعتمدت اللجنة مشروعي قرارين، أحدهما بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية" والآخر بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها".

واختارت اللجنة موضوعي "تسخير البيانات لأغراض التنمية" و "التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية" بوصفهما موضوعين ذوي أولوية للنظر فيهما في دورتها السابعة والعشرين.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن دورة اللجنة على هذا الرابط: https://unctad.org/topic/commission-on-science-and-technology-for-development.

[26 نيسان/أبريل 2023]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها	7
	ألف – مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما	7
	الأول – تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	7
	الثاني – تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	23
	باء – مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده	36
	تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة ووثائقها	36
الثاني –	التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي	37
الثالث –	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	39
الرابع –	عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	42
الخامس –	انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السابعة والعشرين للجنة	43
السادس –	جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة ووثائقها	44
السابع –	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين	45
الثامن –	تنظيم الدورة	46
	ألف – افتتاح الدورة ومدتها	46
	باء – الحضور	46
	جيم –انتخاب أعضاء المكتب	46
	دال –جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	46
	هاء –الوثائق	47
المرفق		
	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والعشرين	48

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما

1 - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات[1]،

وإذ يشير أيضا إلى قراره 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإلى الولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره 15/2022 المؤرخ 21 تموز/يوليه 2022 بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"، الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد رؤية القمة العالمية لمجتمعٍ معلوماتٍ جامع محوره الإنسان وموجه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها وتبادلها، بما يمكِّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل طاقاتهم في تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصونه[2]، وقيمت التقدم المحرز حتى تاريخه، وحددت الثغرات والتحديات وقدمت توصيات للمستقبل،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 150/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، الذي أقرت فيه الجمعية العامة

(1) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(2) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

بالدور الهام لتكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، وأعربت فيه عن تطلعها إلى وضع اتفاق رقمي عالمي من أجل تعزيز التعاون الرقمي من خلال عملية مفتوحة وشاملة،

وإذ يحيط علما بتقرير الفريق الرفيع المســـتوى المعني بالتعاون الرقمي المعنون "عصـــر الترابط الرقمي"، وتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"، فضـــلا عن إنشـــاء مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 160/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[3]،

وإذ يعرب عن تقديره للأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دورها في المساعدة على ضمان إنجاز التقرير الآنف الذكر في موعده،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

1 - ***يرحب*** بالتنفيذ التام لقرار الجمعية العامة 125/70 ويحث على ذلك؛

2 - ***يرحب*** بالإسهامات البناءة والمتنوعة المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في الاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

3 - ***يعيد تأكيد*** التزامه بالتنفيذ التام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الاستعراض العشري للقمة العالمية لما بعد عام 2015؛

4 - ***يعيد تأكيد*** برنامج عمل تونس بشـأن مجتمع المعلومات لعام 2005[4]، الذي اعترف فيه بالاحتياجات التمويلية الخاصـــة والمحددة للعالم النامي، كما جاء في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف لعام 2003[5]، الذي يواجه تحديات عديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، وبالحاجة الشـــديدة إلى التركيز على احتياجات البلدان النامية الخاصـــة من التمويل لإحراز الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

5 - ***يؤكد من جديد*** الالتزام المتعهد به في قرار الجمعية العامة 125/70 بســـد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنســـين، من خلال بذل الجهود الرامية إلى تحســـين الترابط والقدرة على تحمل التكلفة وإمكانية الحصـــول على المعلومات والمعارف والمحتوى المتعدد اللغات والمهارات الرقمية ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، مع التســـليم بالتحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات التي تعاني من حالة الضعف؛

(3) A/78/62-E/2023/49.

(4) انظر A/60/687.

(5) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

6 - ***يشجع*** على مواءمة وثيقة بين عملية القمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[6]، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 125/70 إذ يبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويلاحظ أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أيضا مؤشرا من مؤشرات التنمية وتطلعا إنمائيا في حد ذاته؛

7 - ***يؤكد من جديد*** فهمَه أن النجاح في تحقيق خطة عام 2030 سيكون رهن زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

8 - ***يسلم*** بأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر أساسي لتحقيق هدف تعميم التكنولوجيا الرقمية وبأن الفجوات الرقمية قائمة بين فئات الدخل والفئات العمرية والمواقع الجغرافية وبين الجنسين، ولذلك يشير إلى التزامه بالغاية 9-ج من خطة عام 2030، التي تهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، ويلاحظ في هذا الصدد أهمية برنامج عمل التوصيل في عام 2030: برنامج عمل من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛

9 - ***يرحب*** بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاعين العام والخاص، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريبا، وهيأت فرصا جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج أعمال تجارية جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في سائر القطاعات، ويلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها؛

10 - ***يلاحظ مع القلق*** استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة، من قبيل الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها وبين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي لخفض التكلفة وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والمحافظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم، ويعترف بأن هناك فجوة رقمية بين الجنسين كجزء من الفجوات الرقمية، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للفتيات والنساء في مجتمع المعلومات ووصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بسبل من بينها مكافحة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا، من قبيل الاستغلال والتحرش والانتهاك ضد النساء والفتيات؛

11 - ***يشجع*** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار كلٍ من الولايات والموارد المتاحة، وفقا لقرار الجمعية العامة 150/77؛

12 - ***يقر*** بأن الجمعية العامة أدركت في قرارها 150/77 الأهمية الحاسمة لزيادة مشاركة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي، ولاحظت كذلك أن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يمكنها أن تبحث الصلة بين البيانات والتنمية المستدامة، بما في ذلك حوكمة البيانات، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المتعددة للبيانات، ويدعو اللجنة إلى بحث هذه المسائل؛

(6) قرار الجمعية العامة 1/70.

13 - ***يرحب*** بالاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يُحتفل به سنويا في 3 أيار/مايو، والذي أعلنته الجمعية العامة، ويُنظم بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

14 - ***يرحب أيضا*** بالاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، الذي يُحتفل به سنويا في 17 أيار/مايو، والذي يُنظم بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

15 - ***يلاحظ*** التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات صاحبة المصلحة التي تضطلع به، والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسِّرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية لاستعراض نتائج القمة العالمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة التنسيق لعملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

16 - ***يقر*** بقيمة ومبدأ التعاون والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين اللذين اتسمت بهما عملية القمة العالمية منذ بدايتها، واللذين تسلِّم بهما خطة عام 2030 بوضوح، ويلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تدعم أهداف القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة يجري تنفيذها من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والتقنية، والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، وفقا لأدوار ومسؤوليات كل جهة من تلك الجهات؛

17 - ***يؤكد*** أهمية عملية متابعة واستعراض القمة العالمية وآلية تيسير التكنولوجيا، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لها، ويشجع على التعاون المستمر بينهما؛

18 - ***يحيط علما*** بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس 8/2007 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2007، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

19 - ***يلاحظ*** تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

20 - ***يكرر تأكيد*** أهمية الإبقاء على عمليةٍ لتنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ نتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تشجيع التعاون والشراكة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، وتبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموما؛

21 - ***يشجع*** جميع أصحاب المصلحة على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهدها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تحديث قاعدة البيانات بما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها؛

22 - ***يؤكد*** الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي عرض فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تقديم المساعدة بشأنها؛

23 - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

24 - ***يشير أيضا*** إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها 125/70 إلى مواصلة موافاة المجلس بالتقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ نتائج القمة العالمية، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس 46/2006 في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

25 - ***يهيب*** بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لتفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم، وللامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

26 - ***يرحب*** بكون النمو السريع في إمكانية الربط بشبكة الهاتف المحمول والإنترنت العريض النطاق قد ازداد بصورة أكبر خلال الجائحة، لدرجة أن نسبة 95 في المائة من سكان العالم كانوا يعيشون في عام 2022 في أماكن تصل إليها خدمة الربط المتنقل بشبكة من الشبكات العريضة النطاق، وأن 5,3 بلايين نسمة أو 66 في المائة من سكان العالم كانوا يستخدمون الإنترنت، انسجاما مع أهداف القمة العالمية؛ وتتعزز قيمة هذا التقدم باستحداث الخدمات والتطبيقات الإلكترونية والجوالة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والأعمال التجارية والخدمات الإنمائية والمالية والحكومية والمشاركة المدنية والخدمات المتعلقة بالمعاملات، الأمر الذي يوفر إمكانات هائلة لتطوير مجتمع المعلومات؛

27 - ***يلاحظ مع بالغ القلق*** أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات غير متاحة بتكلفة ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم يجد بعد معظم الفقراء سبيلا إلى تحقيقها، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإدارة البيانات، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية على نحو فعال لسد الفجوتين الرقمية والمعرفية؛

28 - ***يشدد*** على أهمية الجهود الرامية إلى تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدراية الرقمية والإعلامية والمعلوماتية، والمشاركة المدنية، والسلامة على الإنترنت، من أجل سد الفجوات الرقمية وضمان الشمول الرقمي والتمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية؛

29 - ***يعرب عن القلق*** إزاء استمرار وجود أشكال عديدة من الفجوات الرقمية بين البلدان والمناطق وداخلها، ويشدد على الحاجة إلى الدراية الرقمية والإعلامية والمعلوماتية وإلى التصدي للتحديات السائدة التي تعترض سد الفجوات الرقمية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي والتعليم، والسعي إلى ضمان تمكن الأفراد، ولا سيما الأفراد الذين يعيشون أوضاعا هشة، من الاتصال بالإنترنت والوصول إليها بطريقة آمنة ومأمونة وذات مغزى لتمكين مشاركتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكاملة في مجتمع معلومات شامل للجميع؛

30 - ***يسلم*** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة على نحو شامل للجميع، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والترابط والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقها، ويهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متمكن رقميا واقتصاد يقوم على المعرفة؛

31 - ***يسلم أيضا*** بالنمو السريع في الوصول إلى الشبكات ذات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي للفجوات الرقمية المتزايدة في مجالات توافر هذه الشبكات والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها داخل البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل والمناطق الأخرى وفي ما بينها، مع التركيز بوجه خاص على دعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية؛

32 - ***يسلم كذلك*** بأن الانتقال إلى بيئة للاتصالات تسودها الأجهزة المحمولة والمنصات والخدمات الرقمية الناشئة يُحدِث تغييرات كبيرة في نماذج الأعمال التي يتبعها مشغلو الشبكات في تسيير أعمالها وبأن ذلك يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي سبل استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

33 - ***يسلم*** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا تزال غير متاحة أو غير ميسورة التكلفة لغالبية السكان في العديد من البلدان النامية، وبخاصة لمن يعيشون في المناطق الريفية، رغم كل التطورات والتحسن الملحوظ في بعض النواحي؛

34 - ***يسلم أيضا*** بأن عدد مستخدمي الإنترنت في تزايد مطرد، وبأن الفجوة الرقمية والفجوة المعرفية تتحولان أيضا في بعض الحالات من حيث طابعهما من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلّم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

35 - ***يشدد***، في هذا الصدد، على الأهمية الحيوية للتعدد اللغوي والمحتوى المحلي في مجتمع المعلومات، ويحث جميع أصحاب المصلحة على تشجيع إنشاء مضمون تربوي وثقافي وعلمي على الإنترنت وتشجيع الوصول إليه، من أجل تعزيز جودة الوصول إلى الإنترنت والتأكد من أن جميع الشعوب والثقافات قادرة على التعبير عن نفسها والوصول إلى الإنترنت بكل اللغات، بما فيها لغات الشعوب الأصلية؛

36 - ***يسلم*** بأهمية بناء القدرات البشرية وتهيئة بيئة مؤاتية وإنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومساعدة البلدان في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز الدور التمكيني الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

37 - ***يحث*** على مواصلة التركيز على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية، عبر مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، التي توفر نهجا جديدا لتنمية التجارة من خلال المبادلات الإلكترونية عن طريق تمكين البلدان النامية من أن تجد بسهولة أكبر الطريقةَ الصحيحة للتعامل مع توريد المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية وعن طريق تمكين الجهات المانحة من تكوين صورة واضحة عن البرامج التي يمكنها أن تمولها؛

38 - ***يسلم*** في هذا الصدد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أطلق ونفّذ عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نموا للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات أخرى، لغرض التوعية بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا؛

39 - ***يشير*** إلى *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021* الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي يحلل دور تدفقات البيانات عبر الحدود لأغراض التنمية في تحقيق أقصى قدر من مكاسب التنمية المنصفة، مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطر وآثار التجزئة المحتملة في الفضاء الرقمي؛

40 - ***يرحب*** بانعقاد الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جنيف في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2022، وبانعقاد أسبوع التجارة الإلكترونية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الفترة من 25 إلى 29 نيسان/أبريل 2022؛

41 - ***يحيط علما*** بالتقرير العالمي الأخير للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعنون *حالة تقنية النطاق العريض، 2022: تسريع تقنية النطاق العريض لواقع جديد*، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحصول على خدمة الربط بالنطاق العريض بطريقة ميسورة التكلفة وموثوقة، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛

42 - ***يشير*** إلى إعلان لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة أهداف عام 2025 لدعم "ربط النصف الآخر" والمساعدة في الربط الشبكي لسكان العالم غير الموصولين بالإنترنت البالغ عددهم 3,8 بلايين نسمة؛

43 - ***يسلم*** بأن الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة تنطوي على إمكانات هائلة تمكِّنها من تحقيق الخير الاجتماعي وتنفيذ نتائج القمة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

44 - ***يرحب*** بالمبادرات العديدة التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة، التي تدعم تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية، ويشجع جميع ميسري مسارات العمل على مواصلة العمل من أجل تنفيذ هذه المسارات؛

45 - ***يرحب أيضا*** بعمل برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في صوغ سياسات تسد الفجوة الرقمية وتضمن الإنصاف في مجتمعات المعرفة، ويرحب كذلك بتنظيم الأسبوع العالمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية، في الفترة من 24 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام؛

46 - ***يرحب كذلك***، في هذا الصدد، بتوصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المعتمدة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021[(7)]؛

47 - ***يلاحظ*** أن الاتحاد الدولي للاتصالات أقام شراكات مع أكثر من 40 كيانا آخر من كيانات الأمم المتحدة لعقد مناسبة "تسخير الذكاء الاصطناعي للأغراض المفيدة"؛

48 - ***يسلم*** بعمل الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك على وجه الخصوص عقد مؤتمر المفوضين في بوخارست في الفترة من 26 أيلول/سبتمبر إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي أكد فيه الأعضاء من جديد على التزامهم بالرؤية المشتركة لعالم مترابط؛

49 - ***يشير*** إلى عقد المحفل العالمي السادس للسياسات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2021؛

50 - ***يشير أيضا*** إلى عقد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف في الفترة من 1 إلى 9 آذار/مارس 2022؛

51 - ***يشير كذلك*** إلى عقد المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في كيغالي في الفترة من 6 إلى 16 حزيران/يونيه 2022؛

52 - ***يتطلع إلى*** انعقاد الندوة العالمية الثامنة عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنيف يومي 3 و 4 تموز/يوليه 2023 بشأن موضوع "النهوض بخطة القياس لتحقيق إمكانية الاتصال الإلكتروني بصورة عالمية وذات مغزى"؛

53 - ***يسلم*** بعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية والبنى التحتية للبيانات والتكنولوجيا الرقمية في أفريقيا وغيرها من المناطق دعماً للحد من الفقر وللأمن الغذائي؛

54 - ***يسلم أيضا*** بعمل منظمة العمل الدولية بشأن أثر التغير التكنولوجي على الوظائف؛ ولا سيما أثره على النساء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة؛

(7) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والأربعون، باريس، 9-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، المجلد الأول، القرارات*، الملحق السابع.

55 - ***يسلم كذلك*** بعمل المرصد العالمي لخدمات الصحة الإلكترونية التابع لمنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك نظره في الطريقة التي يمكن بها لاستخدام التقنيات المتنقلة في مجال الصحة، وتقديم الخدمات الصحية من بُعد، والسجلات الصحية الإلكترونية والتعلم الإلكتروني أن تسهم في تحقيق أهداف التغطية الصحية للجميع؛

56 - ***يسلم*** بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك نشر استراتيجيته الرقمية، التي تهدف إلى تطبيق إمكانات التكنولوجيا الرقمية من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

57 - ***يشير*** إلى نشر استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالكيفية التي ستدعم بها منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030، وتيسير تواؤمها مع القيم المكرسة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد ومعايير القانون الدولي؛

58 - ***يكرر تأكيد*** الالتزام بتسخير الإمكانات التي تتمتع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة عام 2030 وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسرع من وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها، وتحث بناء على ذلك جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النُهُج التي تعمل بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتيسير مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية أن تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

59 - ***يلاحظ*** مع بالغ القلق أن الفجوة الرقمية بين الجنسين اتسعت على المستوى العالمي بمقدار 20 مليون بين عامي 2021 و 2022، حيث تستخدم 63 في المائة من النساء الإنترنت حاليا مقارنة بنسبة 69 في المائة من الرجال، وأن المرأة لا تزال مهمشة رقميا في العديد من أفقر البلدان حول العالم، ويوجه الانتباه إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، التي لا تزال قائمة ضمن دائرة حصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات منها التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتمشيا مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ويهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، لا سيما من خلال استحداث تعزيزات كبيرة لتثقيف النساء والفتيات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومشاركتهن في هذه التكنولوجيا على سبيل الاستعمال والعمل وريادة الأعمال والابتكار والقيادة في إنتاج المحتوى؛

60 - ***يلاحظ*** المبادرات العديدة الهادفة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، ومنها اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات)، وإطلاق الشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي، وجوائز المساواة في مجال التكنولوجيا (الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وشبكة التجارة الإلكترونية للمرأة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومؤشرات مراعاة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ونساء على الصفحة الرئيسية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة)، والدراسة الاستقصائية العالمية بشأن المسائل الجنسانية ووسائط الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والفريق العامل التابع للجنة النطاق العريض والمعني بالنطاق العريض والمسائل الجنسانية، ومنتدى أفضل الممارسات المعني بالمسائل الجنسانية والوصول التابع لمنتدى إدارة الإنترنت، والعمل المضطلع به في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن المسائل الجنسانية، وعمل البنك الدولي في عدد من البلدان على تعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إضافة إلى عمل العديد من أصحاب المصلحة الآخرين بشأن هذه المسألة؛

61 - ***يؤكد من جديد*** الالتزام بإيلاء اهتمام خاص بالتحديات الفريدة والناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على النحو المتوخى في الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 125/70؛

62 - ***يلاحظ مع التقدير*** المبادرات والمسارات الخاصة التي أطلقت في إطار منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولا سيما تحالف أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكبار السن، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وتمشيا مع عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة، وحملات الشباب؛

63 - ***يلاحظ*** أنه، رغم إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الميادين المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، لا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبإدارة الإنترنت؛

64 - ***يقر*** بالتعهدات البالغ عددها أكثر من 600 المعلنة في مبادرة التحالف الرقمي "Partner2Connect" (المعروفة أيضا باسم P2C) التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل تعزيز إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال والتحول الرقمي على الصعيد العالمي، مع التركيز على البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع مسارات عمل القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة؛

65 - ***يقر*** بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

66 - ***يلاحظ*** استمرار بروز مواضيع مستجدة، من قبيل تطبيقات الإلكترونيات البيئية، ومساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والاستجابة لحالات الكوارث، والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية، والتنوع الثقافي واللغوي، واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي والحوسبة والخدمات السحابية، وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة وتقديم الخدمات باستخدام الأجهزة المحمولة، والشبكات المجتمعية، والفجوة الرقمية بين الجنسين، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية وحرية التعبير على النحو المعرف في المادتين 17 و 19 من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية[8]، وتمكين فئات المجتمع الضعيفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتها، من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت على وجه الخصوص؛

67 - ***يؤكد من جديد*** أن الجمعية العامة دعت في الوثيقة الختامية للاستعراض العام لتنفيذ مسارات عمل القمة العالمية إلى أن يُعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنويا[9]، ويسلّم بأهمية المنتدى في تعزيز التعاون والشراكة والابتكار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من قبل جميع أصحاب المصلحة في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

68 - ***يلاحظ*** عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2022، الذي استضافه الاتحاد الدولي للاتصالات وشارك في تنظيمه الاتحادُ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه 2022، تحت موضوع "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الرفاه والشمول والقدرة على الصمود: التعاون في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويلاحظ أيضا عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2023، في الفترة من 13 إلى 17 آذار/مارس 2023، تحت موضوع "مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويلاحظ كذلك انعقاد المناسبة الرفيعة المستوى لمنتدى الاستعراض العشريني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف، في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2024، وعملية التشاور المفتوحة المقبلة التي تهدف إلى كفالة المشاركة الواسعة في المنتدى والإمساك بزمامه على نطاق واسع؛

69 - ***يشجع*** ميسري مسارات العمل على استخدام خطة عمل جنيف[10] كإطار لتحديد التدابير العملية لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للإسهام في تحقيق خطة عام 2030، ويلاحظ مصفوفة أهداف التنمية المستدامة لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة؛

70 - ***يشجع*** ميسري مسارات عمل القمة العالمية على كفالة المواءمة الدقيقة مع خطة عام 2030 عند النظر في الاضطلاع بأعمال جديدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية، وفقا لولاياتها ومواردها الحالية؛

71 - ***يكرر*** *تأكيد* أهمية الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نُهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وطلبها الموجه إلى كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير مسارات عمل القمة العالمية لكي تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

72 - *يشجع* المشاركة النشطة لرواد الأعمال في عملية القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة، حسبما دعا إليه قرار الجمعية العامة 160/77؛

(8) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(9) انظر قرار الجمعية العامة 125/70.

(10) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

إدارة الإنترنت

73 - ***يؤكد من جديد*** ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، نتائج القمة العالمية فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

74 - ***يؤكد من جديد أيضا*** الفقرات 34 إلى 37 و 67 إلى 72 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

75 - ***يؤكد من جديد كذلك*** الفقرات 55 إلى 65 من قرار الجمعية العامة 125/70؛

تعزيز التعاون

76 - ***يسلم*** بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

77 - ***يشير*** إلى العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، الذي أنشأه رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 125/70 لوضع توصيات بشأن كيفية المضي في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، ويلاحظ أيضا أن الفريق العامل كفل المشاركة الكاملة للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما من البلدان النامية، مع مراعاة جميع آرائها وخبراتها المتنوعة؛

78 - ***يشير أيضا*** إلى أن الفريق العامل عقد خمس جلسات بين شهري أيلول/سبتمبر 2016 وكانون الثاني/يناير 2018 ناقش خلالها الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 125/70؛

79 - ***يشير كذلك*** إلى تقرير رئيس الفريق العامل[11] الذي يتضمن إشارات إلى النصوص الكاملة لجميع المقترحات والإسهامات، ويعرب عن امتنانه للرئيس وجميع المشاركين الذين قدموا إسهامات وساهموا في أعمال الفريق العامل؛

80 - ***يرحب*** بالتقدم الجيد الذي أحرزه الفريق العامل في العديد من المجالات وبالتوافق الذي يبدو أنه ظهر بشأن بعض المسائل، رغم استمرار وجود آراء متباينة بشأن عدد من القضايا الأخرى، كما يعرب، في هذا الصدد، عن الأسف لأنه تعذر على الفريق العامل التوصل إلى اتفاق حول التوصيات بشأن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

منتدى إدارة الإنترنت

81 - ***يسلم*** بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة 72 من برنامج عمل تونس، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

(11) انظر E/CN.16/2018/CRP.3.

82 - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي قررت فيه تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة 10 سنوات أخرى، ينبغي للمنتدى أن يواصل خلالها إحراز تقدم في طرائق العمل وفي مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة من البلدان النامية؛

83 - ***يسلم*** بنشوء مبادرات لمنتدى إدارة الإنترنت على الصعيدين الوطني والإقليمي تتخذ في جميع المناطق وتعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلد المنظم أو المنطقة المنظِمة؛

84 - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي دعت فيه الجمعية العامة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تولي، في إطار تقاريرها المنتظمة، الاعتبار الواجب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة[12]؛

85 - ***يلاحظ*** عقد الاجتماع السابع عشر لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي نظم في أديس أبابا في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، تحت عنوان "إنترنت قادرة على التكيف من أجل مستقبل مستدام ومشترك للجميع"؛

86 - ***يتطلع*** إلى عقد الاجتماع الثامن عشر لمنتدى إدارة الإنترنت، المزمع تنظيمه في كيوتو، اليابان، في الفترة من 8 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحت موضوع "الإنترنت التي نريدها - تمكين جميع الأشخاص"، وإلى مواصلة تنفيذ ما ينطبق على العملية التحضيرية للاجتماع من التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

87 - ***يرحب***، في هذا السياق، بالتقدم المستمر المحرز في عمل منتدى إدارة الإنترنت فيما بين الدورات فيما يتعلق بالطرائق المختلفة لربط بليون نسمة أخرى بالإنترنت، والائتلافات الدينامية، ومنتديات أفضل الممارسات وشبكات السياسات وتمكينهم من الوصول إليها، وبالمساهمات التي تقدمها المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدما

88 - ***يهيب*** بكيانات الأمم المتحدة مواصلة التعاون الفعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك، والقيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام 2030؛

89 - ***يهيب*** بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف تعزيز الشمول الرقمي وسد الفجوات الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، وفي مواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض الموثوق بها والميسورة التكلفة على مستوى القاعدة الشعبية، بطرق

(12) A/67/65-E/2012/48 و A/67/65/Corr.1-E/2012/48/Corr.1.

منها النماذج التشـــاركية، بهدف تضـــييق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها من أجل بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

90 - ***يدعو*** جميع أصـحاب المصـلحة إلى المشـاركة بنشـاط في المناسـبة الرفيعة المسـتوى لمنتدى الاســتعراض العشــريني للقمة العالمية التي ســتعقد في جنيف، في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2024، بما في ذلك المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الإنجازات والاتجاهات الرئيسية والتحديات والفرص المتعلقة بمسارات عمل القمة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

91 - ***يقر*** بالتحديات المتبقية أمام التنفيذ الكامل لنتائج القمة العالمية، ويقر أيضـــا بالتحديات المتبقية أمام تحقيق خطة عام 2030، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تسريع تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لتحقيق الأهداف المحددة في عملية الاستعراض العشري والنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

92 - ***يحث*** جميع أصـحاب المصـلحة على إيلاء الأولوية لاسـتحداث نهج ابتكارية تحفز إتاحة الهياكل الأســاســية للنطاق العريض للجميع بتكلفة ميســورة في البلدان النامية، واســتعمال خدمات النطاق العريض المناســبة لضــمان تطوير مجتمع معلومات يشــمل الجميع محوره الإنســان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوات الرقمية إلى أدنى حد؛

93 - ***يهيب*** بجميع الجهات صـاحبة المصـلحة تهيئة بيئة سـياسـاتية مواتية للاسـتثمار وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار المستدام في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، وتطبيقاتها وخدماتها، والمحتوى، والمهارات الرقمية، وذلك بهدف ضـــمان إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال اللازم لتعزيز أهداف التنمية المستدامة؛

94 - ***يهيب*** بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصـل بانتظام تقييم مدى وصـول الدول الشـامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

95 - ***يسلم***، تمشـيا مع الفقرة 4 أعلاه، بضـرورة وضـع تمويل تسـخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا باعتبارها وسيلة للاتصال فحسب، بل باعتبارها أيضاً وسيلة لتمكين التنمية، وباعتبارها أداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

96 - ***يحث*** جميع البلدان على بذل جهود ملموســـة للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[13]؛

97 - ***يكرر تأكيد*** أهمية مؤشـرات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في نسـق بيانات مفتوحة كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أهمية توحيد مؤشرات موثوق بها تُحدَّث بانتظام والمواءمة بينها، ويشدد على أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للمساهمة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

(13) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

98 - ***يقر*** بأهمية دور أدوات القياس والرصد الرقمية التي تدعم تعميم وقياس أهداف التنمية المستدامة؛

99 - ***يكرر تأكيد*** أهمية تبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات، ويشجع، مع التسليم بالمستوى الممتاز لتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميعَ أصحاب المصلحة على تسمية مشاريعهم للمشاركة في مسابقة جائزة القمة العالمية السنوية كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم للقمة العالمية، ويحيط علما في الوقت ذاته بالتقرير عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

100 - ***يهيب*** بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة أن تستعرض، وفقا لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(أ) يشجع الدول الأعضاء على تطوير ووضع هياكل أساسية للبيانات ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات الإفرادية القطرية، والتعاون مع البلدان الأخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(ب) يشجع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة على تقييم أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛

(ج) يلاحظ مع التقدير عمل الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وسلسلة قياس التطور الرقمي التي توفر معلومات عن الاتجاهات والإحصاءات الحديثة بشأن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكلفتها وتطور مجتمعات المعلومات والمعرفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) يشجع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على مواصلة متابعة مقررات اللجنة الإحصائية ذات الصلة بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إنتاج إحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير الفوائد الممكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

101 - ***يدعو*** المجتمعَ الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم أعمال الاستعراض والتقييم التي تقوم بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوّها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومات سويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق؛

102 - ***يشير*** إلى الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة 125/70 بأن تعقد الجمعية في عام 2025 اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية، ***ويرحب*** بخريطة الطريق التي تبين الخطوط العريضة لمساهمات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الاستعراض العام، ***ويشجع*** الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي أو غيره من أشكال الدعم لتنفيذه؛

103 - ***يحيط علما مع التقدير*** بخريطتي الطريق اللتين وضعهما الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل التحضير للاستعراض العشريني للقمة العالمية؛

104 - ***يطلب*** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تجمع مدخلات من الدول الأعضاء وجميع الميسرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وأن تنظم خلال دورتها السابعة والعشرين في عام 2024، ودورتها الثامنة والعشرين في عام 2025، مناقشات فنية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية خلال السنوات العشرين الماضية، وأن تقدم تقريرا عن ذلك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة؛

105 - ***يحيط علما*** مع التقدير بتقرير الأمين العام وبالمناقشة التي أجرتها بشأنه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السادسة والعشرين، ويسلم بالدور الذي تؤديه اللجنة بوصفها جهة التنسيق في متابعة نتائج القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

106 - ***يشدد*** على أهمية النهوض بتهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية والاعتبارات الجنسانية والثقافية والمتعلقة بالشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل؛

107 - ***يدعو*** إلى مواصلة الحوار والعمل لتحقيق تعاون معزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

108 - ***يسلط الضوء*** على المناقشات الجارية بشأن تقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"[14] وعلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"[15]، بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي، بخصوص القمة العالمية، ويدعو في هذا الصدد إلى إجراء مزيد من المشاورات الشفافة والشاملة مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن سبل المضي قدما، بما يتسق مع نتائج القمة العالمية؛ ***ويشدد*** على أهمية ضمان تحقيق أوجه تآزر وتجنب الازدواج بين مختلف الكيانات؛

109 - ***يشدد***، فيما يتعلق بما سبق، على الهدف المتمثل في تعظيم الفوائد من التكنولوجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعيد التأكيد على فكرة عدم ترك أحد خلف الركب، وهو الوعد التحويلي المحوري لخطة عام 2030؛

110 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم سنويا إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعا في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها

(14) A/74/821.

(15) A/75/982.

مشروع القرار الثاني
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلّم بالدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وجهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، في تحليل الكيفية التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تكون عناصر تمكين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]، من خلال العمل بمثابة محفل للتخطيط الاستراتيجي، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية المتمثلة في الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتوجيه الانتباه إلى التكنولوجيا الجديدة والناشئة،

وإذ يسلّم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلّم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين للتنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005[2] وقرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" اللذين سُلّم فيهما بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى دخول اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016[3]،

وإذ يشير كذلك إلى أن الجمعية العامة اعترفت في قرارها 165/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بأن اتخاذ إجراءات بشأن التكيف مع تغير المناخ أولوية ملحة وتحد عالمي أمام جميع البلدان، وشددت على الحاجة الملحة إلى تعزيز الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف، وزيادة القدرة على الصمود، والحد من الضعف حيال تغير المناخ وفقا لأفضل المعلومات العلمية المتاحة، مع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان النامية،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته، وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

(2) قرار الجمعية العامة 1/60.

(3) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من الجائحة، وإذ يؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ يسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 والتي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو من صميم التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد ومبدأ ألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ يشير إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يسلّم بأن الجمعية العامة شجعت، في قراريها 229/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 213/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 المتعلقين بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وكفالة دعم هذه السياسات والبرامج لخطط التنمية الوطنية،

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 254/2021 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2021 الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة حتى عام 2025، وإلى قرارات الجمعية العامة 132/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 213/70 و 219/70 المؤرخين 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 التي تتصدى على التوالي للعقبات التي تحول دون وصول المرأة والفتاة على قدم المساواة إلى العلم والتكنولوجيا، ولإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإذ يشير أيضا إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية والستين[4] وأكدت فيها جملة أمور منها الحاجة إلى إدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا، لأغراض منها بوجه خاص تعزيز قدرات البلدان النامية، بغية تمكين المرأة من تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التمكين الاقتصادي في عالم العمل الآخذ في التغير،

وإذ يشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمنتدى بعنوان "الاستثمار في المرأة والفتاة في ميدان العلوم من أجل النمو الأخضر الشامل للجميع"، الذي عقد في نيويورك يومي 11 و 12 شباط/فبراير 2019 للاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم[5]،

وإذ يشير إلى عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار في حلقة العمل التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/

(4) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017، الملحق رقم 7* (E/2017/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(5) A/73/798، المرفق الأول.

يناير 2019، وخلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة المعقودة في 21 أيار/مايو 2021، وكذلك إلى عمل اللجنة بشأن التعامل مع العلم والتكنولوجيا والابتكار من منظور إنمائي، بما في ذلك الحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار التي ينظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يحيط علما بأهمية توخي معالجة مختلف جوانب الفجوات الرقمية، لا سيما الفجوة الرقمية بين الجنسين، في سياسات وبرامج تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو الذي تطرقت إليه الشراكة العالمية EQUALS ومبادرة #eSkills4Girls التي أطلقتها مجموعة العشرين،

وإذ يشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك جوائز لوريال – اليونسكو للمرأة في مجال العلوم، وبرنامج الزمالات للنساء في بداية مسيرتهن المهنية التابع لمنظمة العالم النامي للمرأة في مجال العلوم، وجوائز كوامي نكروما للتميز العلمي للمرأة التابعة للاتحاد الأفريقي،

وإذ يسلّم بأن القدرات من قبيل التعليم الأساسي، والعلم، والتكنولوجيا، والمهارات الهندسية والرياضيات، ومهارات التصميم والإدارة وتنظيم المشاريع، محورية لفعالية الابتكار، ولكنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان وداخلها، وأن توافر تعليم جيد في مجالات العلم والتكنولوجيا والرياضيات وإمكانية الحصول عليه والقدرة على تحمل تكاليفه في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، عوامل لا غنى عنها وينبغي تعزيزها وتنسيقها وإعطاؤها الأولوية، بغية تهيئة بيئة اجتماعية مواتية للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة مجموعة شاملة وبعيدة المدى من أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية التي تركّز على الناس وتفضي إلى التحوّل،

وإذ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم **يسلط الضوء** على دورها كعوامل تمكين لخطة عام 2030 من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ يشير أيضا إلى إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا،

وإذ يسلط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لآلية تيسير التكنولوجيا، مع مراعاة الولاية المنوطة به في تعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وأفضل الممارسات والمشورة في مجال السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعم من العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة شجَّعت، في قرارها 228/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، اللجنة على أن تنهض، وفقا لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة شجَّعت، في القرار ذاته، اللجنة على مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ولإيجاد حلول مستندة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء،

وإذ يلاحظ أن التغير التكنولوجي السريع يمكن أن يسهم في التعجيل بتحقيق خطة عام 2030 عن طريق تحسين الدخول الحقيقية، وإتاحة نشر حلول جديدة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أسرع وأوسع نطاقا، ودعم أشكال أكثر شمولا للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والاستعاضة عن أنماط الإنتاج الضارة بالبيئة بأنماط أكثر استدامة، وتزويد واضعي السياسات بأدوات قوية لتصميم التدخلات الإنمائية والتخطيط لها،

وإذ يلاحظ أيضا أن التكنولوجيا الجديدة تخلق فرصا جديدة للعمل والتنمية، ما يزيد بالتالي من الطلب على المهارات والكفاءات الرقمية، وإذ يشدد على أهمية بناء المهارات والكفاءات الرقمية، لكي تكون المجتمعات قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاستفادة منها،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة 242/72 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 17/73 المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 316/75 المؤرخ 17 آب/أغسطس 2021، التي طلبت فيها الجمعية إلى آلية تيسير التكنولوجيا وإلى اللجنة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل في حدود ولايته وموارده المتاحة،

وإذ يحيط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن *التكنولوجيا والابتكار لعام 2023: فتح النوافذ الخضراء – الفرص التكنولوجية لعالم خفيض الكربون*.

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية الراهنين، وهما "التكنولوجيا والابتكار من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية" و "كفالة توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار"،

وإذ يشير إلى إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان في تحسين مواءمة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة[6]،

وإذ يسلّم بضرورة اتباع نُهج ابتكار تلبي احتياجات المجتمعات الفقيرة والشعبية والضعيفة والمهمشة في البلدان النامية والمتقدمة، مع حماية بياناتهم الشخصية من إساءة الاستخدام واحترام ملكية البيانات الشخصية، وتشركها في عمليات الابتكار وتدمج بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

(6) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوثيقة UNCTAD/DTL/STICT/2019/4.

باعتبارها عنصـــرا حيويا في خطط التنمية الوطنية، بســـبل منها التعاون بين الوزارات المعنية والهيئات التنظيمية،

وإذ يسـلّم أيضـا بأهمية حماية البيانات والخصـوصـية في سـياق تسـخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ يسـلّم كذلك بأن عمليات اسـتشـراف آفاق التكنولوجيا وتقييمها، بما في ذلك التكنولوجيات المراعية للمنظور الجنساني وللبيئة، يمكن أن تساعد واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام 2030، من خلال كشف التحديات والفرص التي يمكن معالجتها من الناحية الاستراتيجية، وبأنه ينبغي تحليل اتجاهات التكنولوجيا، مع مراعاة السياق الاجتماعي الاقتصادي بشكل أعم،

وإذ يسلّم بأن النظم الإيكولوجية الابتكارية والرقمية المتطورة بشكل جيد[7] تؤدي دورا أساسيا في التنمية الرقمية الفعلية وفي تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يسلّم أيضا بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعد الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بذلك،

وإذ يشـير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[8]، بما في ذلك ما ورد فيها من مبادئ،

وإذ يسـلّم بضـرورة حشـد التمويل للابتكار وزيادته، ولا سـيما في البلدان النامية، دعما لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلّم أيضا بأن الناس في جميع أنحاء العالم يتضررون من جراء الصدمات، بدءا من الأزمات الاقتصادية ووصولا إلى حالات الطوارئ الصحية، ومن النزاعات الاجتماعية والحروب إلى الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، وبأن هذه الصدمات لها تأثير شديد على إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشـير إلى أن الجمعية العامة أهابت، في قرارها 306/74 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2020، بالدول الأعضاء وبجميع الجهات المعنية ذات المصلحة أن تشجع مبادرات البحث وبناء القدرات، وأن تعزز التعاون في مجالات العلوم والابتكار والتكنولوجيات والمسـاعدة التقنية وتبادل المعارف، وفي الاسـتفادة من ذلك كله، بوسائل منها تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما مع البلدان النامية، على أسس من التعاون والتنسـيق والشـفافية، ووفق الشـروط المتفق عليها، في إطار مواجهة جائحة كوفيد-19 وفي أفق تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسـلم بمجموعة الالتزامات الطوعية المعروفة باسـم خطة العمل المتعلقة بالمياه، وهي إحدى النتائج الرئيسـية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وبالحاجة إلى التصدي بشكل عاجل للتحديات العالمية المتعلقة بالمياه،

---

(7) تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية مكونات من قبيل الهياكل الأساسية التكنولوجية، والهياكل الأساسية للبيانات، والهياكل الأساسية المالية، والهياكل الأساسية المؤسسية، والهياكل الأساسية البشرية.

(8) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

وإذ يسلم أيضا بالدور الرئيسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تمكين اتخاذ إجراءات حفازة من أجل تحقيق عالمية الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي،

وإذ يأخذ في اعتباره أهمية الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتصلة بالتكنولوجيا الخضراء والابتكار الأخضر من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية، ودور التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في دعم البلدان النامية للاستفادة من الفرص المتاحة،

وإذ يسلّم بمساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف عن طريق تمكين الناس، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة، وإسماع صوتهم بوسائل منها توسيع نطاق الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية، والربط بين الناس، وتمكين نظم الإنذار المبكر، وحفز التنويع الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، مع النظر في الآثار السلبية على البيئة،

وإذ يلاحظ الإنجازات الكبيرة وإمكانات الإسهام المتواصل للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي وتوفير العمالة،

وإذ يلاحظ أيضا وجوب مواءمة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وعلى وجه التحديد، التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن المعارف التقليدية يمكن أن تشكل أساساً للتنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

وإذ يشجع على وضع وتنفيذ سياسات عامة تتناول أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسر بأمور منها تهيئة بيئات السياسات التي تمكن مؤسسات التعليم والبحث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار ومن تحويل العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى فرص عمل ونمو اقتصادي بإدماج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة،

وإذ يلاحظ أيضا المبادرات المتنوعة الجارية والمقبلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والرامية إلى استكشاف مسائل هامة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يلي:

(أ) تُشجَّع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

‘1’ إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال إيلاء مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي الوطني لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘2’ تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق الجمع بين المعارف العلمية والمهنية والهندسية المحلية، وتعبئة الموارد من

مصادر متعددة، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، ودعم تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الذكية، عن طريق التعاون في صلب البرامج الوطنية وفيما بينها؛

‘3’ تشجيع ودعم الجهود المبذولة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تطوير الهياكل الأساسية والسياسات التي تدعم التوسع العالمي للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها، بما في ذلك إتاحة حصول الناس كافة، ولا سيما النساء والفتيات والشباب، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن المجتمعات المحلية النائية والريفية على الإنترنت العريض النطاق، وتحفيز مساعي أصحاب المصلحة المتعددين المبذولة لتسريع نمو عدد المستعملين الجدد للإنترنت، والسعي إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف هذه المنتجات والخدمات؛

‘4’ إجراء بحوث منهجية، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، للاضطلاع بعمليات استشرافية، تتناول الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

‘5’ العمل، بالاستعانة بإسهامات طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الكيانات والمنتديات المعنية، من قبيل اللجنة، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، على صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات متعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى الإسهام في تنفيذ الأهداف؛

‘6’ مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلٌّ في حدود ولايته وموارده المتاحة، وفقا لقرارات الجمعية العامة 242/72 و 17/73 و 316/75

‘7’ استخدام عمليات الاستشراف الاستراتيجي لتحديد الفجوات المحتملة في التعليم للأجلين المتوسط والطويل، والعمل على سدها بمزيج من السياسات، منها تعزيز التعليم المراعي للمنظور الجنساني في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني، والإلمام الرقمي والإلمام بالبيانات؛

‘8’ استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الدوائر الحكومية والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل بلورة فهم مشترك للقضايا الطويلة الأجل، من قبيل الطابع المتغير للعمل وبناء توافق للآراء بشأن السياسات المقبلة، والمساعدة على تلبية الطلبات الحالية والناشئة على الكفاءات والتكيف مع التغيرات؛

‘9’ دمج عملية توفير الكفاءات الرقمية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مباشرة الأعمال الحرة والمهارات الشخصية التكميلية، في مناهج التعليم الرسمي ومبادرات التعلم

مدى الحياة، مع مراعاة الممارسات الفضلى والسياقات والاحتياجات المحلية، وكفالة حيادية التعليم من الناحية التكنولوجية؛

’10‘ تنفيذ تدابير للاستفادة من فتح فرص جديدة كأساس للتنمية المستدامة عن طريق إنشاء آليات وطنية للتنسيق وتعزيز نشر التكنولوجيا النظيفة؛

’11‘ إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي بشأن التحديات العالمية والإقليمية على فترات منتظمة والتعاون في إنشاء نظام لرسم المعالم لاستعراض وتبادل نتائج استشراف آفاق التكنولوجيا، بما في ذلك المشاريع التجريبية، مع الدول الأعضاء الأخرى، بالاستعانة بالآليات الإقليمية القائمة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

’12‘ إجراء عمليات لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة من أجل بلورة فهم مشترك للآثار المترتبة على التغير التكنولوجي السريع؛

’13‘ تشجيع استعراض التقدم المحرز في دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

’14‘ إجراء تقييمات، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، لنظم الابتكار الوطنية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية، بالاستفادة من عمليات الاستشراف، على فترات منتظمة، من أجل تحديد مواطن الضعف في تلك النظم واتخاذ إجراءات تدخل سياساتية فعالة لتقوية أضعف مكوناتها، ووضع النتائج التي يتم التوصل إليها في متناول الدول الأعضاء الأخرى، والقيام، على أساس طوعي، بتقديم الدعم المالي والخبرة الفنية من أجل تنفيذ إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية المهتمة؛

’15‘ الاعتراف بضرورة تعزيز الديناميات الوظيفية لنظم الابتكار والمنهجيات الأخرى ذات الصلة على أساس أدوات سياساتية متنوعة، من أجل دعم أولويات تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تعزيز الانسجام بين هذه النظم لأغراض التنمية المستدامة؛

’16‘ تشجيع المستعملين الرقميين المخضرمين على القيام بدور رئيسي في اعتماد نهج مجتمعي في بناء القدرات، يشمل النُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خطة عام 2030؛

’17‘ وضع سياسات شاملة تدعم تطوير نظم إيكولوجية رقمية، مع مراعاة إمكانات تفوق التكنولوجيا الرقمية الناشئة على التكنولوجيا الراهنة من أجل التنمية، وتراعي السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للبلدان، وتجتذب وتدعم الاستثمار الخاص والابتكار، بما يشجع على الخصوص تطوير المحتوى ومباشرة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي وإتاحة مصادر البيانات المفصلة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

’18‘ تنفيذ المبادرات والبرامج التي تشجع وتيسر الاستثمار المستدام والمشاركة في الاقتصاد الرقمي؛

’19‘ التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتحسين الاستدامة البيئية، وتشجيع إنشاء مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

’20‘ تعزيز التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمعرفة الإحصائية، ولا سيما بين التلميذات، مع الاعتراف أيضا بأهمية المهارات الشخصية التكميلية، من قبيل مباشرة الأعمال الحرة، من خلال التشجيع على توجيه النساء والفتيات ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذابهن إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها، فضلا عن إدماج منظور جنساني عند وضع وتنفيذ السياسات التي تسخِّر العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

’21‘ دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميداني العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب، باعتبار كل منهما مكملا للآخر وليس بديلا له، عن طريق تشجيع المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا على أساس أحكام وشروط متفق عليها، وبرامج أو دورات التدريب التقني؛

’22‘ تشجيع البلدان على أن تزيد تدريجيا معدل توفير موارد بشرية ذات مهارات عالية الجودة على جميع المستويات عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لبناء كتلة حرجة من قدرات الموارد البشرية، وتسخير تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنفيذ أنشطة إضافة القيمة، والمشاركة بفعالية في ذلك، وحل المشاكل، وتعزيز الرفاه البشري؛

’23‘ زيادة الدعم المقدم لأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالتغير التكنولوجي السريع وكفالة اتساق السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بشأن التغير التكنولوجي السريع مع خطة التنمية الوطنية الأوسع نطاقا؛

’24‘ النظر في المشاركة في حوار عالمي شامل بشأن جميع جوانب التغير التكنولوجي السريع وتأثيره في التنمية المستدامة؛

’25‘ تصميم وتنفيذ سياسات متعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وغيرها من السياسات والمبادرات ذات الصلة بهدف الاستفادة من الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة وتوسيع نطاقها لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة على المستوى القطري وبهدف دعم تنفيذ الالتزامات الطوعية التي تشكل خطة العمل المتعلقة بالمياه، فضلا عن تعزيز التنمية والابتكار؛

’26‘ دعم السياسات التي تزيد الإدماج المالي وتعمق مصادر التمويل والاستثمارات المباشرة الموجهة نحو الابتكارات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة؛

‘27’ تشجيع شمولية الابتكار، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية ونسائها وشبابها، لكفالة أن يكون تعديل نطاق التكنولوجيات الجديدة ونشرها شاملين ولا يُحدِثان فجوات إضافية؛

‘28’ دعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لتحسين أسس البحث العلمي والابتكار لدى أقل البلدان نموا، وتعزيز التواصل بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نموا على الحصول على التكنولوجيات الأساسية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا؛

(ب) تشجِّع اللجنة على القيام بما يلي:

‘1’ مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة للواء العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار ذات الصلة، والمساهمة، في هذا الصدد، في توفير أساس يُسترشد به في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن موضوع أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، التي سيدعو إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وفي المناقشة المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ قراري الجمعية العامة 17/73 و 316/75 التي ستجري في دورتها الثامنة والسبعين؛

‘2’ المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين في خطة عام 2030، عن طريق العمل بمثابة محفل يتولى التخطيط الاستراتيجي لتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد، وتوجيه الاهتمام إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

‘3’ النظر في مدى تواؤم عملها مع أعمال المحافل الدولية الأخرى المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ومع الجهود المبذولة لدعم تنفيذ خطة عام 2030، وإسهامه فيها وتكملته لها؛

‘4’ إذكاء الوعي بأهمية إقامة الشبكات والشراكات بين مختلف المنظمات والشبكات المعنية باستشراف آفاق التكنولوجيا وتيسير ذلك، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين؛

‘5’ النهوض، وفقا لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[9]، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها؛

(9) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

‘6’ توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص الخاصة المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص لاتجاهات الابتكار الجديدة التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية؛

‘7’ دعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق ببناء القدرة على التعلم في مجال السياسات، وتطوير التكنولوجيا، لأغراض منها دعم مشاركة الجهات الفاعلة في نظم الابتكار لدى الدول الأعضاء في الشبكات والبرامج الدولية لمواصلة بناء قدراتها في مجال الابتكار؛

‘8’ دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرة على وضع تكنولوجيات جديدة وتطوير القائم منها واستخدامها ونشرها في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

‘9’ العمل بشكل استباقي على تعزيز وتنشيط الشراكات على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع مشاركة اللجنة في (أ) تجسيد استشراف آفاق التكنولوجيا في بلورة نطاق مشاريع دولية محددة من أجل إجراء بحوث محددة الهدف، وتطوير ونشر التكنولوجيا، واتخاذ مبادرات لبناء قدرات الموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ و (ب) استكشاف نماذج تمويل ابتكارية وموارد أخرى تسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في المشاريع والمبادرات التعاونية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘10’ استكشاف سبل ووسائل إجراء عمليات دولية لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة وآثارها على التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بنماذج الإدارة لمجالات التنمية العلمية والتكنولوجية الجديدة؛

‘11’ دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحديد الاتجاهات المقبلة المتعلقة بالاحتياجات من بناء القدرات، بوسائل منها العمليات الاستشرافية؛

‘12’ مناقشة واستكشاف نماذج للتمويل الابتكاري، من قبيل الاستثمار المؤثر، كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من الجهات صاحبة المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ولإيجاد حلول مستندة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء؛

‘13’ تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات ومبادرات البحث والتطوير، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية، والعمل من أجل تيسير تعزيز النظم الابتكارية التي تدعم المبتكرين، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل تعزيز جهودهم الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

‘14’ توفير منتدى لتبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات، وكذلك الإخفاقات والتحديات الرئيسية، والتعلم من نتائج العمليات الاستشرافية ونماذج الابتكار المحلية الناجحة ودراسات الحالات الإفرادية والتجارب بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الناشئة الجديدة، في إطار علاقة تكافلية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتبادل النتائج مع جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة، بسبل منها آلية تيسير التكنولوجيا ومنتداها الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛

‘15’ مواصلة القيام بدور نشط في التوعية بإمكانات إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة عام 2030 من خلال تقديم الإسهامات الفنية، حسب الاقتضاء، إلى عمليات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وتبادل النتائج والممارسات الجيدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء وغيرها؛

‘16’ تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل فيما يتصل بتنفيذ ومتابعة مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير في الاستعراضات والاجتماعات المناسبة التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتديات الأخرى ذات الصلة؛

‘17’ تعزيز وتعميق التعاون بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة وضع المرأة، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من دمج المنظور الجنساني في صنع السياسات العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها، وفي هذا السياق، متابعة العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حلقة العمل عن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/يناير 2019؛

‘18’ القيام بدور نشط في التوعية بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا؛

(ج) يشجِّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

‘1’ السعي بشكل استباقي إلى توفير التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة واستخدامها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء، بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

‘2’ النظر في جدوى إدراج عناصر الاستشراف الاستراتيجي وتقييم النظم الإيكولوجية الرقمية في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإدراج فصل مخصص لهذه المواضيع احتمالا؛

‘3’ تنفيذ إطاره للاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار على أوسع نطاق ممكن بغية إدماج أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التركيز بصورة محددة على اتباع نُهج تركز على قاعدة الهرم في تناول الابتكار والإدماج الاجتماعي؛

‘4’ التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجَه في تنفيذ التوصيات؛

‘5’ الطلب إلى المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة تقديم إسهامات في مداولات اللجنة ووثائقها المتصلة بالسياسات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورات السنوية للجنة، وتحسين إدماج منظور جنساني في استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘6’ أعربت اللجنة عن تقديرها لمساهمة المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية في مناقشات الدورة السادسة والعشرين للجنة، ولا سيما في حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن موضوع *توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار*؛

‘7’ تشجيع الحكومات على استخدام مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا ومساعدة أقل البلدان نموا على مواصلة تطوير تكنولوجيات خاصة بها؛

‘8’ مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في اللجنة في مبادراتها المشتركة الرامية إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار بما يتماشى مع تحقيق خطة عام 2030.

باء - مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

2 - توصي اللجنة أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة ووثائقها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السادسة والعشرين[1]؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة ووثائقها على النحو الوارد أدناه:

1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

2 - التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

3 - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) تسخير البيانات لأغراض التنمية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) التعاون العالمي في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

الوثائق

تقرير الأمين العام

4 - عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

5 - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثامنة والعشرين للجنة.

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة ووثائقها.

7 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين.

(1) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2023، الملحق رقم 11* (E/2023/31).

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

3 - نظرت اللجنة في البند 2 من جدول الأعمال في جلستها السادسة، المعقودة في 29 آذار/مارس 2023. وكان معروضا عليها الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/78/62-E/2023/49)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات، الذي عقد في جنيف في شكل مختلط، يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (E/CN.16/2023/CRP.1).

4 - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في 29 آذار/مارس، عقدت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى أدارها نائب الرئيس (هنغاريا).

5 - وفي الجلسة نفسها، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ورئيسة أمانة اللجنة تقرير الأمين العام.

6 - وقُدم عرضان من عضوي فريق النقاش التاليين: مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، أماندیب سينغ غيل؛ ونائب الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات، توماس لاماناوسكاس. وفي المناقشة التحاورية التي أعقبت ذلك، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بمداخلات، رد عليها عضوا فريق النقاش.

7 - وقُدم عرضان أيضاً من عضوي فريق النقاش التاليين: رئيس الفريق الاستشاري المتعدد أصحاب المصلحة، منتدى إدارة الإنترنت، بول ميتشيل؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (الهند)، أنيتا غورومورثي. وأدلى بملاحظات كل من رئيسة الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة، ماثو جويني؛ ورئيس قسم السياسات الرقمية والتحول الرقمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، سيدريك واتشولز، نيابة عن المدير العام المساعد لشؤون الاتصالات والمعلومات باليونيسكو، توفيق الجلاصي. وقدمت إحاطة من يوهان إيكيرهولت، البعثة الدائمة للسويد لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، نيابة عن الرئيسة المشاركة لمشاورات الاتفاق الرقمي العالمي، والممثلة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة، آنا كارين إنستروم. وأعقبت الإحاطة ملاحظات قدمها المشارك في المناقشة التالي: ديفيد سوتر، المدير الإداري لشركة ict Development Associates.

8 - وفي الجلسة السادسة أيضا، دارت مناقشة على المستوى الوزاري شارك فيها المشاركون التالية أسماؤهم: نائب الأمين الدائم (التقني)، وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي في غامبيا، مالانغ باس، نيابة عن وزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي في غامبيا، عثمان أ. باه؛ ووزيرة النقل والاتصالات في بيرو، باولا بييرينا لاسارتي كاستيو؛ ووزير الاتصالات والمعرفة والتكنولوجيا في بوتسوانا، ثولاغانو سيغوكغو؛ والأمين الدائم لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام في بوروندي، فرديناند مانيراكيزا، نيابة عن وزير

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام في بوروندي، ليوكادي نداكايسابا؛ ومساعد وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفلبين، إدوين ليغوت.

9 - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس اللجنة (بيرو) خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة من أجل الاستعراض العشريني لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأعقبت ذلك مناقشة عامة استمعت فيها اللجنة إلى مداخلات أدلى بها ممثلو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وعُمان وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال والمملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا والمراقبون عن السويد، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ودولة فلسطين، تلتها الملاحظات الختامية لمديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

10 - كان معروضا على اللجنة في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 31 آذار/مارس، مشروع قرار بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها"، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية يسرها نائب الرئيس (هنغاريا) وعُمِّم في ورقة غير رسمية بالإنكليزية فقط. وأُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

11 - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) التكنولوجيا والابتكار من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية

(ب) كفالة توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار

12 - نظرت اللجنة في البند 3 من جدول الأعمال في جلساتها الثانية إلى الخامسة، المعقودة في الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس 2023. وكان معروضا عليها الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا والابتكار لإنتاج أنظف وإنتاجية أعلى وقدرة أقوى على المنافسة (E/CN.16/2023/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن ضمان خدمات المياه والصرف الصحي المأمونة للجميع: حل قائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار (E/CN.16/2023/3)؛

(ج) تقرير عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات، الذي عقد في جنيف في شكل مختلط، يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (E/CN.16/2023/CRP.1).

13 - وعقدت اللجنة، في جلستها الثانية، المعقودة في 27 آذار/مارس، حلقةً حوار وزارية رفيعة المستوى بشأن موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات"، أدارها نائب الرئيس (غامبيا).

14 - وفي الجلسة نفسها، قدم مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) *تقرير الأونكتاد بشأن التكنولوجيا والابتكار لعام 2023: فتح النوافذ الخضراء - الفرص التكنولوجية لعالم خفيض الكربون*.

15 - وفي الجلسة الثانية أيضا، أدلى بملاحظات الرئيسان المشاركان للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة لعام 2023، والممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني، وسفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توماس وودروف، وكذلك رئيسة الدورة الحادية والستين للجنة التنمية الاجتماعية، علياء أحمد سيف آل ثاني (قطر).

16 - وشارك في حلقة الحوار الوزارية المشاركون التالية أسماؤهم: وزيرة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، ماريا دو روزاريو سامبو؛ وبيير غوميز، وزير التعليم العالي والبحث والعلم والتكنولوجيا في غامبيا، الذي مثله ماكتار داربوي، نائب الأمين الدائم لوزارة التعليم العالي والبحث والعلم والتكنولوجيا في غامبيا؛ ونائب وزير البحوث بوزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا في جمهورية إيران الإسلامية، بيمان صالحي؛ ووكيلة وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين، ليا ج. بويندنيا؛ ووزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نيبال، ريخا شارما، التي مثلها ماني براساد بهاتاراي، السفير والممثل الدائم لنيبال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ ووزير الاتصالات والمعرفة والتكنولوجيا في بوتسوانا، ثولاغانو

سيغوكغو؛ ووزيرة الاتصالات في كوبا، مايرا أريفيتش مارين؛ ووزيرة التعليم والعلوم في لاتفيا، أندا تشاكشا؛ ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام في بوروندي، ليوكادي نداكايسابا؛ ونائب وزير العلم والتكنولوجيا في الهند، سريفاري تشاندراسيخار؛ ورئيس المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بيرو، بنجامين أبيلاردو مارتيكورينا كاستيو؛ ووكيل وزارة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والابتكار في إكوادور، خافيير باس؛ والقائمة بأعمال مستشار وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون العلم والتكنولوجيا، أليسون شوير. ودارت مناقشة عامة أدلى فيها ببيانات ممثلا عمان وباراغواي والمراقب عن اليمن.

17 - وأدلى ببيانين ممثل عن مرصد الاتصال الرقمي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومعتمدة لدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وممثل عن الأوساط الأكاديمية من جامعة أكسفورد. وأعقب ذلك حق الرد من ممثلَي جمهورية إيران الإسلامية واليمن.

18 - وعقدت اللجنة في جلستها الثالثة، المعقودة في 28 آذار/مارس، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع الثاني ذي الأولوية، " كفالة توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار"، أدارتها نائبة الرئيس (البرتغال).

19 - وفي الجلسة نفسها، عرض رئيس فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد تقرير الأمين العام عن الموضوع الثاني ذي الأولوية (E/CN.16/2023/3).

20 - وقدمت عروض من أعضاء فريق النقاش التالية أسماؤهم: وكيلة وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين، ليا ج. بوينديا؛ والأستاذ في جامعة فالنسيا للعلوم التطبيقية في إسبانيا ونائب رئيس الرابطة الدولية للمياه، إنريكي كابريرا؛ ونائب مدير برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مؤسسة بيل وميليندا غيتس، دولاي كوني؛ والباحث المتميز في إدارة الموارد المائية في جامعة تشولالونغكورن في تايلاند، سوشاريت كونتاناكولفونغ. وأعقبت حلقة النقاش ملاحظاتٌ أدلت بها إحدى المشاركات في المناقشة والعضوة في المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة، صوفيا هوير.

21 - وفي المناقشة العامة التي أعقبت ذلك، أدلى بمداخلات ممثلو بوتسوانا والولايات المتحدة الأمريكية ولاتفيا ومصر وكوبا وباراغواي والصين واليابان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والمراقبون عن اليمن وتايلند ودولة فلسطين. وأدلى بمداخلات أيضا رئيس الفريق العامل المعني بالعلم والتكنولوجيا التابع للاتحاد البرلماني الدولي وممثل عن مجموعة V H، وهي منظمة تابعة للقطاع الخاص. وأدلى أعضاء فريق النقاش بملاحظات ختامية.

22 - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في 28 آذار/مارس، عقدت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع الأول ذي الأولوية، "التكنولوجيا والابتكار من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية"، أدارها نائب الرئيس (المملكة العربية السعودية).

23 - وفي الجلسة نفسها، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد ورئيسة أمانة اللجنة تقرير الأمين العام عن الموضوع الأول ذي الأولوية (E/CN.16/2023/2).

24 - وقدمت عروض من أعضاء فريق النقاش التالية أسماؤهم: نائب وزير العلم والتكنولوجيا في الهند، سريفاري تشاندراسيخار؛ وأستاذ التكنولوجيا والتنمية الدولية في جامعة أكسفورد، شياولان فو؛ ومديرة الابتكار في الاتحاد الوطني للصناعة في البرازيل، جيانا ساغازيو. وأعقبت حلقة النقاش مداخلة من إحدى المشاركات في المناقشة، مديرة شعبة وسائل التنفيذ في أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أريبستا ننغرم.

25 - وفي الجلسة الرابعة أيضا، أدلت بمداخلة وزارية وكيلة وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين، ليا ج. بويندیا. وأعقبت ذلك مناقشة عامة أدلى خلالها بمداخلات ممثلو تركيا والصين ولاتفيا وباراغواي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وأوزبكستان وبليز وغامبيا وإسرائيل والمراقبون عن الجمهورية الدومينيكية واليمن وألمانيا ودولة فلسطين.

26 - وأدلى ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات ببيان بشأن كل من الموضوعين الأول والثاني ذوي الأولوية.

27 - وأدلى بمداخلات ممثلون عن مرصد الاتصالات الرقمية وعضوة المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة، أليس أبرو.

28 - وفي الجلسة الخامسة للجنة، المعقودة في 29 آذار/مارس، أدلى ممثل مصر بتعليقات على الموضوع الأول ذي الأولوية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

29 - كان معروضا على اللجنة، في جلستها الختامية المعقودة في 31 آذار/مارس، مشروع قرار معنون "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية يسرها نائب الرئيس (غامبيا) وعُمم بالإنكليزية فقط. وأُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

30 - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

الفصل الرابع

عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

31 - نظرت اللجنة في البند 4 من جدول الأعمال في جلستيها الخامسة والسادسة، المعقودتين في 29 آذار/مارس 2023. وأدار الجلسة الخامسة نائب الرئيس (غامبيا).

32 - وفي الجلسة الخامسة، قدم رئيس قسم سياسات التكنولوجيا والابتكار التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنغولا لمحة عامة عن الدراسة المتعلقة بالابتكار وريادة الأعمال في أنغولا. وقدم ممثل لقسم تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد لمحة عامة عن تقرير استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتقرير التبصر التكنولوجي لبوتسوانا.

33 - وأدلى بملاحظات عن المتابعة وسبل المضي قدما كل من وزيرة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، ماريا دو روزاريو سامبو؛ والأمين الدائم بالنيابة للبحوث والعلم والتكنولوجيا بوزارة الاتصالات والمعرفة والتكنولوجيا في بوتسوانا، ليسيغو ثاماي، الذي تحدث نيابة عن وزير الاتصالات والمعرفة والتكنولوجيا في بوتسوانا، ثولاغانو سيغوكغو.

34 - وعقب هذه العروض، دارت مناقشة عامة وأدلى بمداخلات ممثلو غواتيمالا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمراقبان عن موريتانيا ودولة فلسطين. ورد الممثلان الوزاريان لأنغولا وبوتسوانا على الأسئلة.

35 - وفي الجلسة نفسها، عرضت أبرز أنشطة التعاون التقني المختلفة المتصلة بعمل اللجنة. وقدمت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد لمحةً عامة عن أنشطة التعاون التقني في سياق عمل اللجنة. وقدمت عروض عن برنامج التعاون الابتكاري CropWatch الذي وضعه تحالفُ المنظمات الدولية للعلوم وأكاديميةُ العلوم في الصين، وبرنامج العالمات الشابات وبرنامج الدكتوراه للعلماء الشباب في جامعة أوكاياما (اليابان)، ونموذج النمو البيولوجي الدائري الأخضر التابع للجنة تايلند للبحث العلمي والابتكار، والأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيات الساتلية من أجل التنمية الحضرية المستدامة التي يضطلع بها مركز البحوث الدولية في المحيط الأطلسي في البرتغال.

36 - وفي الجلسة السادسة، عرضت وكيلة وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين، ليا جي بويندیا، مقترحا من الفلبين بشأن التعاون التقني في بناء قدرة البلدان على الصمود أمام الكوارث من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وكان المقترح قد وضع استجابة لدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 25/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2019، لتحديد توصيات سياساتية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ودعت السيدة بويندیا أعضاء اللجنة المهتمين بالمساهمة في التكلفة المالية لمشروع التعاون التقني هذا.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السابعة والعشرين للجنة

37 - نظرت اللجنة في البند 5 من جدول الأعمال في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 31 آذار/مارس 2023.

38 - وانتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها السابعة والعشرين:

الرئيسة:

آنا كريستينا **أموروسو داس نيفيس** (البرتغال)

نواب الرئيسة:

محمدو م. أ. **كاه** (غامبيا)

بيتر **ماجور** (هنغاريا)

لويس خوان **شوكيهوارا شيل** (بيرو)

39 - وأرجأت اللجنة انتخاب نائب/نائبة الرئيسة من دول آسيا والمحيط الهادئ.

40 - وأرجأت اللجنة أيضا تعيين المقرر من بين نواب الرئيسة، إلى الدورة السابعة والعشرين للجْنة.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة ووثائقها

41 - نظرت اللجنة في البند 6 من جدول الأعمال في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 31 آذار/مارس 2023. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت ووثائق دورتها السابعة والعشرين.

42 - واعتمدت اللجنة الموضوعين ذوي الأولوية للدورة السابعة والعشرين ومشروع المقرر الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقرير عن الدورة السادسة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والعشرين ووثائقها. وقرَّرت اللجنة أن توصي المجلس باعتماد المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء). وفي الجلسة الختامية، أعلن الرئيس أن الدورة السابعة والعشرين للجنة ستعقد في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2024.

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين

43 - في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 31 آذار/مارس 2023، أبلغ رئيس اللجنة الأعضاء بأن تقرير الدورة سيعد بعد اختتام الدورة السادسة والعشرين للجنة وسيتضمن موجزا للدورة ومشاريع القرارات والمقرر التي سيُقترح على المجلس اعتمادها والمسائل الإجرائية. وأوصت اللجنة المجلس بأن يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين، من خلال مشروع مقرر اعتمد في الجلسة العامة الختامية في 31 آذار/مارس 2023 (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

44 - عقدت اللجنة دورتها السادسة والعشرين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023. وعقدت اللجنة سبع جلسات (الأولى إلى السابعة).

45 - ففي 27 آذار/مارس، افتتح الرئيس، لويس خوان شوكيهوارا شيل (بيرو)، الدورة السادسة والعشرين للجنة.

46 - وخلال الجلسة العامة الافتتاحية، أدلت الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات ببيانين.

47 - واستمعت اللجنة إلى رسالة بالفيديو من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاتشيزارا ستويفا.

48 - وأجرت اللجنة، في جلستها الأولى، المعقودة في 27 آذار/مارس، مناقشة تحاورية بعنوان "حوار مع عقول فذة"، أدارتها جوليا سيجيه، مقدمة برنامج *Tech24* في شبكة فرانس 24 (France 24) الإخبارية. وكان عضوا فريق النقاش هما كارين سكريفنر، الأستاذة بكلية لوزان الاتحادية للعلوم التطبيقية الاتحادية (سويسرا)؛ وهيروشي أمانو، الأستاذ في معهد المواد والنظم من أجل الاستدامة بجامعة ناغويا (اليابان). وأثناء المناقشة التحاورية، رد عضوا فريق النقاش على تعليقات وأسئلة ممثلي غامبيا والبرتغال وبيرو والجزائر والنمسا، والمراقبين عن أنغولا وموريتانيا، وممثل مجموعة V H، وهي منظمة تابعة للقطاع الخاص.

باء - الحضور

49 - ترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2023/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

50 - تم النظر في الترشيحات لمنصب رئيس الدورة السادسة والعشرين للجنة بموجب إجراء الموافقة الصامتة، وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 312/2022.

51 - وانتخبت اللجنة، بموجب إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 3 آذار/مارس 2023، عضو المكتب التالي لدورتها السادسة والعشرين:

الرئيس:

لويس خوان **شوكيهوارا شيل** (بيرو)

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

52 - أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.16/2023/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

2 - التقدم المحرَز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3 - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) تسخير التكنولوجيا والابتكار لإنتاج أنظف وإنتاجية أعلى وقدرة أقوى على المنافسة؛

(ب) ضمان المياه المأمونة والصرف الصحي للجميع: حل قائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار.

4 - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

5 - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السابعة والعشرين للجنة.

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة ووثائقها.

7 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين.

53 - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية عُممت باللغة الإنكليزية فقط.

هاء - الوثائق

54 - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والعشرين

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN.16/2023/1	1	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
A/78/62-E/2023/49	2	تقرير الأمين العام عن التقدُّم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.16/2023/2	3 (أ)	تقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا والابتكار لإنتاج أنظف وإنتاجية أعلى وقدرة أقوى على المنافسة
E/CN.16/2023/3	3 (ب)	تقرير الأمين العام عن ضمان خدمات المياه والصرف الصحي المأمونة للجميع: حل قائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار
E/CN.16/2023/CRP.1[أ]	3	تقرير عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات (25-26 تشرين الأول/أكتوبر 2022)
E/CN.16/2023/INF/1		قائمة المشاركين

(أ) وثيقة متاحة على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/ecn162023crp1_en.pdf.

130623 130623 23-07697 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق